بصفة عامة، وداخل النظام السياسي، بصفة خاصة.

من الواضح ان «الموازنة» هي مؤشر بالغ الدلالة على قوة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية؛ غير ان الظاهرة الآخذة في التضخم، منذ بعض الوقت، هي ما عرف لدى بعض المراقبين بالمجتمع الصناعي العسكري في اسرائيل.

ان هذه الظاهرة المتصاعدة بقوة تقدم ما يشبه «القول الفصل» في ما يتعلق بموقع المؤسسة العسكرية في حياة الدولة الصهيونية في المقبل من السنين. يضم هذا المجمع العسكريين المحترفين والمديرين ذوي العلاقة المباشرة بالصناعة العسكرية، واصحاب المصانع والشركات التي تنتج معدات حربية لها علاقة بالمجهود الحربي، وكبار الموظفين المرتبطين، بحكم عملهم، بنفقات التسليح، واعضاء المجالس النيابية الذين تستفيد دوائرهم من الانتاج الحربي. يحتل اعضاء هذا المجمع مراكز قوية في المؤسسات السياسية الداخلية في اسرائيل، ولهم تأثير في اتخاذ القرارات المتعلقة بـ «الامن القومي»[٢٦]. ويذهب البعض الى القول ان هذا المجمع هو دولة داخل الدولة، بل هو الدولة ذاتها[٢٧].

وفي حقيقة الامر، ارتبطت نشأة هذا المجمع برؤية معينة للقيادة الصهيونية، في مرحلة سبقت قيام الدولة. قامت هذه الرؤية، في البداية، على اساس حاجة «العصابات الصهيونية» الى السلاح. وكان نمو الصناعة العسكرية يسير باطراد مع نمو التنظيمات العسكرية[٢٨]. وفي مرحلة لاحقة، مع قيام الدولة، ظل الاعتبار الحربي (الحاجة الى السلاح) على اهميته، الى جانب بروز اعتبارات أخرى لا تقل أهمية في رؤية هذه القيادة الى دور الصناعة العسكرية. ومن هذه الاعتبارات ما هو ذو طبيعة سياسية، وما هو ذو طبيعة اقتصادية.

وبالنسبة الى الاعتبارات السياسية، فقد ادركت القيادة الاسرائيلية ان استيراد السلاح له قواعده التي قد تفقد القرار السياسي حريته. لذا، فان على اسرائيل ان تحرر ارادتها بدعم صناعتها الحربية الذاتية[٢٩]. وتأخذ الاخطار، في حالة الاعتماد على الاستيراد، أكثر من شكل، كأمكانية حظر توريد الاسلحة من جانب الموردين، أو تأجيل عملية التوريد الى وقت غير مناسب، أو عدم ملاءمة شروط التوريد من بعض الدول. وتستذكر القيادة الاسرائيلية، في هذا المضمار، موقف فرنسا (ديغول) العام ١٩٦٧، حين فرضت حظراً على تصدير الاسلحة الى اسرائيل؛ وموقف البرلمان الاوروبي المماثل، عقب غزو لبنان العام ١٩٨٢[٣٠].

اما الاعتبارات الاقتصادية، فتقوم على اكثر من مبرر، بحسب المراحل التي مرت بها الصناعة العسكرية. ففي مرحلة مبكرة، كان الهدف هو تحقيق الاكتفاء الذاتي، لتجنب ارتفاع كلفة وارادات الاسلحة. وبمرور الوقت، دخلت اسرائيل ميدان «الانتاج للتصدير»، بادئة بذلك حقبة توسع خلالها المجمع الصناعي العسكري، وصارت للاعتبارات الاقتصادية ابعاد أخرى في حياة هذا المجمع، من ناحية، وفي دوره داخل الكيان الصهيوني برمّته، من ناحية أخرى. ان تقدير هذه الابعاد، وأهميتها، ينجم عن حجم الصادرات الاسرائيلية من الاسلحة، والعوائد المادية لهذه الصادرات. في العام ١٩٧٣، لم تزد قيمة صادرات الاسلحة الاسرائيلية على ٦٠ مليون دولار، بنسبة ٧,٢ بالمئة من الحجم الكلي للصادرات. وبحلول العام ١٩٨١، وصلت قيمة صادرات الاسلحة الى ١٣٠٠ مليون دولار، بنسبة ٣,٠٥ بالمئة من الحجم الكلي للصادرات. معنى ذلك ان نسبة الصادرات من الصناعات العسكرية في اسرائيل هي اعلى معدل، مقارنة بمعدلات كل دول العالم[٣١]. وعند منتصف الثمانينات، أضحت اسرائيل في موقع المنافسة مع كبريات الدول المنتجة للسلاح التقليدي، والمصدرة له.